S241213

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـان

الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تطالب الحكومة السورية الجديدة بتدمير مخزون الأسلحة الكيميائية الذي خلَّفه نظام الأسد

يجب السماح الفوري لفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالدخول إلى سوريا

الثلاثاء 17 كانون الأول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

في 9 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنَّها تتابع الوضع في سوريا "باهتمام خاص" عقب سقوط الأسد، مؤكدة التزامها بالكشف عن جميع مواقع الأسلحة الكيميائية المحظورة **وتدميرها**. وأضافت أنَّ فريقها أمضى أكثر من عقد من الزمن محاولاً تحديد أنواع الأسلحة الكيميائية التي امتلكها النظام السابق، إلا أنَّ التقدم كان محدوداً بسبب عراقيل وضعتها حكومة الأسد أمام هذه الجهود.

تشيد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بجهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا وبالشراكة المستمرة معها. كما ترحب بالإعلان الأخير للمنظمة، وتؤكد على **أهمية تدمير الأسلحة الكيميائية المحظورة دولياً**، التي تمثل رمزاً صارخاً لإجرام نظام الأسد، بما يضمن عدم استخدامها مستقبلاً.

إنَّ هذه الأسلحة شكّلت **تهديداً كبيراً لحياة المدنيين**، وأدت إلى مقتل وإصابة الآلاف خلال سنوات النزاع المسلح في سوريا. ووفقاً لقاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، تم تنفيذ **222 هجوماً** كيميائياً في سوريا منذ أول استخدام موثّق لهذه الأسلحة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2012 وحتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وقد كان نظام الأسد مسؤولاً عن **98 %** من هذه الهجمات، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن **1,514 شخصاً**، بينهم 214 **امرأة** و**262 طفلاً**، بالإضافة إلى إصابة أكثر من 12,000 شخص.

ضرورة التزام الحكومة السورية الجديدة بالقوانين الدولية والتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

تؤكد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان على الحاجة الملحة لالتزام الحكومة السورية الجديدة الفوري بالأطر القانونية الدولية التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية، وضرورة التخلص الكامل منها. كما تشدد على أهمية التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للكشف عن جميع مواقع وجود هذه الأسلحة وتدميرها بشكل كامل ونهائي.

إنَّ امتلاك الأسلحة الكيميائية واستخدامها يمثل انتهاكاً صارخاً للعديد من القوانين والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك:

1. اتفاقية الأسلحة الكيميائية: (CWC)

تُعد هذه الاتفاقية من أبرز المعاهدات الدولية التي تحظر استخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية. وقد انضمت سوريا إلى الاتفاقية في عام 2013 عقب هجوم الغوطة الكيميائي، حيث تعهدت بتدمير مخزوناتها. إلا أنَّ نظام الأسد انتهك هذه الاتفاقية **184 مرة** عبر استخدامه للأسلحة الكيميائية، كما استمر في إنتاج وتخزين هذه الأسلحة.

2. القانون الدولي الإنساني:

يحظر البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف لعام 1949 استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. كما يُعتبر استخدام هذه الأسلحة جريمة حرب بموجب قوانين المحكمة الجنائية الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

3. قرارات مجلس الأمن الدولي:

أصدر مجلس الأمن قرارات عدة، أبرزها القرار 2118 (2013)، الذي يطالب بتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا.

توصيات

إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية:

- تعزيز التنسيق مع الحكومة السورية الجديدة لضمان الوصول إلى المواقع المشتبه بها والشروع فوراً في تدمير جميع الأسلحة الكيميائية المتبقية.
- ضمان الشفافية الكاملة في عمليات التفتيش والتقييم المتعلقة بالأسلحة الكيميائية في سوريا، مع نشر تقارير دورية توضح تقدم الجهود والتحديات التي تواجهها.

إلى الحكومة السورية الجديدة:

- الالتزام الكامل بالأطر القانونية الدولية التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
- التعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتسهيل وصول فرق التفتيش إلى المواقع التي يُحتمل وجود أسلحة كيميائية فيها، وضمان التخلص الكامل من جميع المخزونات المتبقية.

تعزيز الشفافية الوطنية:

- نشر تقارير دورية عن الخطوات المتخذة للتخلص من الأسلحة الكيميائية وإطلاع الشعب السوري والمجتمع الدولي على تقدم الجهود.

التعاون مع المجتمع المدني السوري:

- إشراك منظمات المجتمع المدني في متابعة وتوثيق مراحل التخلص من الأسلحة الكيميائية لضمان الشفافية والمصداقية وتعزيز ثقة المواطنين.

توفير الدعم للأسر والمجتمعات المتضررة:

- الالتزام بوضع خطط لتعويض وإعادة تأهيل المتضررين من الهجمات الكيميائية، بما يشمل تقديم الدعم الطبي والنفسي طويل الأمد، وتأهيل المناطق المتضررة بيئياً وصحياً.

إلى المجتمع الدولي:

- دعم جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في متابعة ملف الأسلحة الكيميائية في سوريا، وضمان الشفافية التامة في جميع مراحل التنفيذ.
- مطالبة الحكومة السورية الجديدة بالإسراع في تدمير جميع الأسلحة الكيميائية المحظورة وفقاً للالتزامات الدولية.
- إنشاء آليات تعويض شاملة تضمن تحقيق العدالة لضحايا الهجمات الكيميائية، بما في ذلك تقديم التعويضات المالية، والدعم النفسي والجسدي للضحايا وعائلاتهم.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org